الفصل الرابع

الخلافة الراشدة

في عهد علي بن أبي طالب (رض)

أولاً: توليه الخلافة:

ترتب على مقتل الخليفة عثمان بن عفان ﷺ بيد الخارجين عليه من أهل الأمصار إن فقدت الدولة العربية الإسلامية قيادتها الشرعية وأصبحت المدينة مركز الخلافة في قبضة رجال الأمصار، فتولى الغافقي بن حرب العكي من أبناء القبائل اليمنيةالتي نزلت مصر في حروب التحرير، وأحد زعماء الخارجين على الخليفة حكم المدينة، وإمامة الناس في الصلاة، حتى تم اختيار الخليفة الجديد[1].

وقد أشارت بعض الروايات إلى أنه قد تم انتخاب علي بن أبي طالب ﷺ لمنصب الخلافة في اليوم الثاني من مقتل الخليفة عثمان ﷺ[2]، كما روي عن محمد بن الحنفية أنه قال: "كنت أمسي مع أبي حين قتل عثمان (رضي الله عنه) حتى دخل بيته، فأتاه ناس من أصحاب رسول الله ﷺ، فقالوا: إن هذا الرجل قد قتل، ولا بدّ من إمام للناس، قال: أو تكون شورى؟ قالوا أنت لنا رضًا، قال: فالمسجد إذا يكون عن رضًا من الناس، فخرج إلى المسجد، فبايعه من بايعه، وبايعت الأنصار علياً إلاّ نفيراً يسيراً"[3].

غير أن الطبري يورد روايات أخرى تؤكد أن المدينة قد بقيت عدة أيام بعد مقتل عثمان ﷺ من غير خليفة، فقد جاء في رواية سيف بن عمر أن المدينة بقيت بعد مقتل عثمان ﷺ: "خمسة أيام، وأميرها الغافقي بن حرب يلتمسون من يجيبهم إلى القيام بالأمر فلا يجدونه"[4].

وقد وضع هذا الموقف الخارجين على عثمان ﷺ في حرج شديد، فكلم بعضهم بعضًا وقالوا: "يمضي قتل عثمان في الآفاق والبلاد، فيسمعون بقتله ولا يسمعون أنه بويع لأحد بعده، فيثور كل رجل منهم في ناحية، فلا نأمن أن يكون في ذلك الفساد،

---

(1) الطبري: تأريخ، ج 4، ص 432، 434، محب الدين الخطيب: هامش كتاب العواصم من القواصم، ص 112.

(2) ابن سعد: الطبقات، ج 3، ص 31.

(3) الطبري: تأريخ، ج 4، ص 429.

(4) المصدر نفسه، ج 4، ص 432.

فارجعوا إلى علي، فلا تتركوه حتى يبايع، فيسير مع قتل عثمان بيعة علي، فيطمئن الناس ويسكنون"[1].

وقد ذكر أن الأشتر النخعي، وهو مالك بن الحارث من قبيلة النخع اليمنية وكان من زعماء الكوفة قد بذل جهودًا كبيرة في إقناع علي بن أبي طالب ﷺ لتولي الخلافة "ولم يزل به يكلمه، ويخوفه الفتنة، ويذكر له أنه ليس أحد يشبهه فمد يده فبايعه الأشتر ومن معه"[2].

ويبدو أن موافقة علي بن أبي طالب ﷺ على تولي الخلافة قد شجعت على دعوة الناس للاجتماع لمبايعته على تولي الخلافة، فقد أورد الطبري أنه لما كان يوم الخميس، على رأس خمسة أيام من مقتل الخليفة جمع الخارجون على عثمان ﷺ أهل المدينة وقالوا لهم: "أنتم أهل الشورى، وأنتم تعقدون الإمامة، وأمركم عابر على الأمة، فانظروا رجلاً تنصبون ونحن لكم تبع، فقال الجمهور: علي بن أبي طالب نحن به راضون"[3] فقالوا لهم "دونكم يا أهل المدينة فقد أجلناكم يومين"[4]. فلما كان يوم الجمعة حضر الناس المسجد، "وجاء علي حتى صدر المنبر، فقال: أيها الناس – عن ملأ وأذن – إن هذا أمركم ليس لأحد فيه حق إلاّ من أمرتم، وقد افترقنا بالأمس على أمر، فإن شئتم قعدت لكم، وإلاّ فلا أجد على أحد، فقالوا: نحن على ما فارقناك عليه بالأمس"[5] فبايعوه، وكان من جملة المبايعين طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام، وقد أشير إلى أنهما بايعا تحت ضغط وإكراه الخارجين على عثمان[6]. وبذلك أصبح علي بن أبي طالب ﷺ الخليفة الرابع للمسلمين[7]، وكان توليه الخلافة في يوم الجمعة المصادف 25 ذي الحجة، سنة 635 هـ / 655 م، أي بعد مقتل عثمان ﷺ بأسبوع[8].

ثانيًا: سياسته:

يبدو أن علي بن أبي طالب ﷺ كان يرى أن الخليفة بحاجة إلى قدر واسع من حرية الاجتهاد كي يتمكن من إدارة شؤون الأمة بصورة حسنة. لذا فإنه قد أصرّ على

(1) ابن قتيبة، محمد بن عبد الله مسلم: الإمامة والسياسة، مصر 1957، ج 1، ص 46.
(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 46.
(3) الطبري: تأريخ، ج 4، ص 433 – 434.
(4) المصدر نفسه، ج 4، ص 434.
(5) المصدر نفسه، ج 4، ص 435.
(6) المصدر نفسه، ج 4، ص 435، ابن سعد: الطبقات، ج 3، ص 31.
(7) ماجد: التاريخ السياسي للدولة العربية، ج 1، ص 261.
(8) الطبري: تأريخ، ج 4، ص 436.

التمسك بحقه في الاجتهاد حينما سأله عبد الرحمن بن عوف بمناسبة انتخاب الخليفة بعد وفاة عمر بن الخطاب ﷺ عن مدى استعداده لمبايعته على كتاب الله وسنّة رسوله وفعل أبي بكر وعمر، فقال: "اللّهم لا، ولكن على جهدي من ذلك وطاقتي"[1]، كما كان واضحًا وصريحًا في تمسكه بهذا النهج حين عرض عليه الناس الخلافة بعد مقتل عثمان ﷺ حين قال لهم: "واعلموا إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، وإن تركتموني فإنما أنا كأحدكم إلاّ أني أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم"[2].

لقد كان الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ حريصًا على قيادة وفق المبادئ والمثل التي فهمها من رسالة الإسلام والتي جاهد من أجلها منذ كان صبياً، ولكن الظروف العاصفة التي تولى فيها الخلافة لم تكن مواتية ولا مساعدة له على تحقيق اهدافه وذلك لأن منصب الخلافة قد فقد كثيرًا من هيبته ومكانته المعنوية بعد أن تجرأ بعض أهل الأمصار على قتل الخليفة في عقر داره، كما فقد أهل المدينة من المهاجرين والأنصار امتيازهم في إدارة الدولة واختيار الخليفة، بحكم ما لهم من صحبة للرسول ﷺ وجهاد في سبيل الإسلام، فجاء أهل الأمصار بحكم ما لديهم من قوة لمشاركتهم في هذا الامتياز، وفرض آرائهم وأهوائهم المتضاربة في بعض الأحيان عليهم[3].

وهكذا فقد قدر على الخليفة الرابع أن يعيش مأزق محاولة إقامة نوع من التوازن في سياسته وبين المثل والمباديء التي يؤمن بها وبين ضرورات الواقع الذي يتحكم في توجيه المواقف والأحداث، وإقامة توازن من نوع آخر بين ما استقر من تقاليد حول حق المهاجرين والأنصار في إدارة الدولة وبين تطلعات أهل الامصار في المشاركة بهذا الحق، وبما يتناسب مع قوتهم المتصاعدة ومصالحهم التي تتناقض في كثير من جوانبها مع مصالح المهاجرين من قريش.

وقد عبّر الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ عن هذا المأزق حينما دخل عليه طلحة والزبير في عدة من الصحابة ليطالبوه بمعاقبة قتلة عثمان ﷺ فقالوا: "يا علي، إنا قد اشترطنا إقامة الحدود، وإن هؤلاء القوم قد اشتركوا في دم هذا الرجل وأحلوا بأنفسهم. فقال لهم: يا إخوتاه، إني لست أجهل ما تعلمون، ولكني كيف أصنع بقوم يملكوننا، ولا نملكهم هاهم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم، وثابت إليهم أعرابكم وهم خلالكم

(1) المصدر نفسه، ج 4، ص 238.

(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 434.

(3) الملاح، د. هاشم: الإمام علي بن أبي طالب رجل المثل والمبادئ، بغداد، 1988، ص 95 – 97.

يسومونكم ما شاؤوا، فهل ترون موضعًا لقدرة على شيء مما تريدون؟ قالوا: لا، قال: فلا والله لا أرى إلاّ رأيا ترونه إن شاء الله، إن هذا الأمر أمر جاهلية، وإن لهؤلاء القوم مادة، وذلك أن الشيطان لم يشرع شريعة قط فيبرح الأرض من أخذ بها أبدًا، إن الناس من هذا الأمر إن حرك على أمور: فرقة ترى ما ترون، وفرقة ترى ما لا ترون، وفرقة لا ترى هذا ولا هذا حتى يهدأ الناس وتقع القلوب مواقعها وتؤخذ الحقوق، فاهدأوا عني وانظروا ماذا يأتيكم، ثم عودوا"[1].

وقد أشار صاحب كتاب "الإمامة والسياسة إلى أن الخليفة عليا قد حاول التعرف على قتلة عثمان على أمل معاقبتهم حينما تسنح الفرصة، ولكنه لم يصل إلى نتيجة واضحة. فقد ذهب الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ إلى زوجة عثمان ﷺ فقال لها: "من قتل عثمان؟ قالت: لا أدري، دخل عليه رجال لا أعرفهم إلاّ أن أرى وجوههم، وكان معهم محمد بن أبي بكر، فدعا علي محمدًا، فسألة عما ذكرت امرأة عثمان، فقال محمد: صدقت، قد والله دخلت عليه، فذكر لي أني، فقمت عنه وأنا تائب إلى الله تعالى، والله ما قتلته، ولا أمسكته فقالت صدق"[2].

يبدو مما تقدم أن طريق التحقيق في مقتل عثمان ﷺ لم يكن بالطريق السهل، إذ أن القتلة لم يكونوا معروفين على وجه التحديد، وكانوا بمجملهم مندمجين في مجموع الخارجين على الخليفة من أهل الأمصار، وقد كانوا متضامنين في موقفهم وفي مسؤوليتهم عن مقتل عثمان ﷺ. ومن ثم فقد كان التحرك نحو معاقبة قتلة عثمان يعني التحرك باتجاه مقاتلة الخارجين على عثمان ﷺ جميعًا سواء منهم المسيطرون على المدينة أم الموجودون في الأمصار من أبناء قبائلهم ومناصريهم[3].

لقد كان الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ يشعر بمرارة عميقة من جراء عجزه عن اتخاذ إجراء سريع لمواجهة الموقف، وقد عبّر عن هذه المرارة لابنه الحسن حينما أخذ يناقشه فيما ينبغي عمله، فقال له: "والله مازلت مقهوراً منذ وليت، منقوصًا لا أصل إلى شيء مما ينبغي.."[4].

وربما كانت أولى خطوة على طريق إطلاق يدي الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ في إدارة شؤون الدولة هي مغادرة الخارجين على عثمان المدينة والعودة إلى

(1) الطبري: تأريخ/ ج 4، ص 437.
(2) ابن قتيبة: الامامة والسياسة، ج 1، ص 47.
(3) الطبري: تأريخ، ج 4، ص 488 – 489.
(4) المصدر نفسه، ج 4، ص 456.

امصارهم، وقد حاول الخليفة علي ﷺ تحقيق ذلك، وبخاصة حينما بلغته شكاوى أهل المدينة وتذمرهم من وجود هؤلاء بينهم، فتوجه إلى الناس قائلاً: "أيها الناس، أخرجوا عنكم الأعراب، وقال: يا معشر الأعراب، إلحقوا بمياهكم، فأبت السبئية – وكانوا على ما يذكر الطبري قادة الخارجين على عثمان – وأطاعهم الأعراب"[1].

وقد عرض كل من طلحة والزبير والمغيرة بن شعبة خططاً لإجبار الخارجين على عثمان على مغادرة المدينة بالقوة، فقال طلحة: "دعني فلآت البصرة فلا يفجؤك إلاّ وأنا في خيل، فقال: حتى أنظر في ذلك. وقال الزبير: دعني آت الكوفة، فلا يفجؤك إلاّ وأنا في خيل، فقال: حتى أنظر في ذلك. وسمع المغيرة بذلك المجلس، فجاء حتى دخل عليه، فقال: إن لك حق الطاعة والنصيحة، وأن الرأي اليوم تحرز به ما في غد، وإن الضياع اليوم تضيع به ما في غد، أقرر معاوية على عمله، وأقرر ابن عامر على عمله، وأقرر العمال على أعمالهم، حتى إذا أتتك طاعتهم وبيعة الجنود استبدلت أو تركت. قال: حتى أنظر"[2].

ويبدو أن الخليفة عليا ﷺ لم يقتنع بما عرضه عليه كل من طلحة والزبير والمغيرة لأن الأخذ بها كان يعني نشوب حرب أهلية بين الخارجين على عثمان في المدينة وبين الرجال الذين سيتم استقدامهم من الأمصار لغرض إزاحة هؤلاء عن المدينة بالقوة. كما أن ذلك يعني فضلا عما تقدم ضرورة الالتزام بالمواقف والسياسات التي يدعو إلى الأخذ بها كل من طلحة والزبير وعمال وعثمان على الأمصار، وهي بمجملها لا تلتقي مع السياسة التي يزمع الخليفة علي السير بمقتضاها في إدارة شؤون الأمة.

لقد وجد الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ بعد طول تأمل أن من الأفضل في هذه المرحلة تأجيل السعي من أجل معاقبة قتلة عثمان، ومعالجته بالرويّة والتسكين حتى تتوافر الظروف الملائمة لاتخاذ إجراءات أشد "لأن هذا الأمر الذي حدث أمر ليس يقدّر، وليس كالأمور، ولا كقتل الرجل الرجل، ولا النفر الرجل؛ ولا القبيلة الرجل"[3].

وربما قدّر الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ أن الشروع في تنفيذ سياسة جديدة تنطلق من مبادئ الزهد التي جاء بها الإسلام وعبّر عن جانب منها أبو ذر الغفاري ضمن حملته على ولاة عثمان[4]، قد تساعد على تهدئة الأوضاع في المجتمع وتجتذب

(1) المصدر نفسه، ج 4، ص 438.

(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 438.

(3) المصدر نفسه، ج 4، ص 489.

(4) علي بن أبي طالب: نهج البلاغة، ج 2، ص 12 – 13.